

**الأول** لأنه انكشف ان لم يزل العذر و المتحاضد كس البول ونحوها يجب عليهما  
الحفظ معا بعد الدم والبول المطبق من الجناس فلا يجب عليها الاستفاد وفضلها  
نوبطهم من سائر الأعداء فاحلوا المطبق فلا يجب غسل الأجزاء منه لكل صلوة  
بل يغسلها حسب الأماكن كالثلاثة أيام فالثلاثة الأيام معوض عنها وبعد ان  
انكثرت من الغسل لم تجز الصلوة وفاقين الهادي والوئيد بانه وان لم يتمكن من  
الغسل فلا يجب عند الوئيد بانه وهو الصحيح لانه بعد الهادي ويجوز عند الطلب وهو  
المذهب في صلواته ان يترك غسل الأجزاء الثلاثة أيام فان عجز ذلك كانت الثلاثة أيام  
كالثلاث لا بعد ذلك ان يتمكن فان وجد من ينسب البول او سيلان الدم بوطأها  
بغيره للصلوة عزله وجوبا فاذا اصابه من غير ما اذا امكن ان ياتي بركن من  
الصلوة قبل ان يتبين ان لا فاكهه ولقد يردون في احوالها المتحاضد عن الأجزاء  
بعد ثلاثة أيام لو وجدت للماء غير منه فلا يكون حكمها كالشعر عليها بل يصلها بغيره فانه  
الربح فيها البول لم يصب صلوة لأنه غير نجس ولا يجب عليه الاطراف ولا يكون حيا المراد  
**فصل في النفاس** في اللغة عبارة عما تنفس به المرء من الدم عقيب الولادة وفي الشرع  
الدم الخارج من قبل المرء بعد الولادة وقبل احوال الطهر ويخرج في ذلك الصفرة والكدر  
فالنفاس كالحيض في جميع ما مر من الاحكام الشرعية مما يحرم ويكفي ويؤذي ويؤيد  
ويكره وانما يكون النفاس حاصلًا بوضع المرء كل الحمل الا بعضه فانها الاخص  
نفاسه ولو خرج دم ولا بد ان يكون الوضع من الفروج والآن تكمن نفاسة دمها من  
من الفروج في نفاسة ولو خرج من غير الفروج اما عدتها فتتقضي بخروجها بالبنية  
ولو خرج الفروج ويصير عليه وضع النفاسة ولا عبرة بخروجها المشبه فاذا اقبل البول  
في الفروج اياها فالصلوة واجبة عليها اما لم يتجدد حملها وصلها بالوضوء ولا يكفى في  
نفاسة وضع الحمل بل لا بد من كونها **مختلفة** اي تظهر فيها اثار اختلاف وهي المصغرة والآن

تكن نفاسة نعم ولا يكفى كونها متخفاً الضابط لا بد ان يكون عقيب دم والآن تكمن  
نفاسة فلا يجب عليها غسل بل يصل عقيب الولادة بالوضوء والعصم عالم يتخلف  
صحيح فلو لم تزل الدم الا بعد غير مثلاً فان الأيام المتقدمة تنكشف فانها نفاسه بل يظن  
الى النفاس ولو تطورة وبالظن الى التخييس ما يدرك بالطرف الا انه ما خرج من السيلين و  
النفاس لاحد لا قد فالوراث الدم لحظة او صلته ثم رأت النفاسة اعتقدت و  
بالظن هي لم تكن عادتها او بسط النفاس في العشر **واكثر** والرجوع **بها** بل عليها  
يوم الوضع من الوقت الى الوقت لقوله صلى الله عليه واله وسلم ينظر النفاس اربعين يوماً  
رواية اربعين ليلة فكما رأت في الاربعين فهو نفاس عالم يتخلف طهر صحيح وهو عشرة أيام  
فاما اذا احتلت بغيره لم تر فيها دم فانها في غيرها يكون حياً من اذ ابنته ثلاثاً  
واذا انقطع فبكره وطهرها قبل عشرة أيام كراهية تنزهها اذا كانت عتباته او ناسبه واما  
معناه للنفاس والذكرة فيحرم وطهرها **فانما** وانها اى جاز والاربعين **فكاحض**  
**الطحا والعر** ان المسألة ترجع المعادة نفاسها فان اختلفت فاقبلت  
وترجع المعادة الهادتها فان جازدها الاربعين وكان ما بعد الاربعين وقت  
حيضها فهو متحاضد الوقت العادة ولا نقياً لتغير عاداتها عند نوازل **الاصبر**  
**الدم في الفضاة العدة** جازى بالنفاس وهذا الحكم يجمع عليه لهذا يقال اي المرء  
وطهرها وحللت في السلية واحدة وهي هذه المرء اذا طهرها زوجها الاول قبل  
الوضع ثم طهرها ووضعت ثم تزوجت ووضعت الزوج الثاني ويحرم الطلاق ويصح  
في النفاس كالحيض والله اعلم **كتاب الصلوة**  
هو في اللغة الدعاء ان يقال صلى الله عليه وسلم في كل صلاة في دعاءه ذات له كان  
تحريراً للتكبير وتخليها التسليم والليل على وجوبها قوله تعالى انه الصلوة له ركع الخمس قوله تعالى  
حافظوا على الصلوات والصلوة الوسط وقوله صلى الله عليه وسلم من اسلم على بعد من الشفاء